

ماذا في فقه الشيعة ؟

كان الشيخ أحمد حسن الباقوري- رئيس جامعة الأزهر ووزير الأوقاف الأسبق- من أكبر المؤيدين لفكرة التقريب بين مذاهب السنة والشيعة، وشارك في نشاط جماعة التقريب في الخمسينات، وعندما أصبح وزيرا للأوقاف رأى أن يقدم الدليل على أن فقه الشيعة الإمامية لا يختلف كثيرا عن فقه أهل السنة، فقرر أن تتولى وزارة الأوقاف طبع كتاب (المختصر النافع في فقه الإمامية) من تأليف الشيخ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي المتوفى سنة ٦٧٦ هجرية وهو من كبار فقهاء الشيعة الإمامية.

ولم يكن في الحسبان- كما قال الشيخ الباقوري- أن تنفذ الطبعة الأولى من هذا الكتاب في هذه المدة القصيرة، ولكن الإقبال على اقتنائه كان أكثر مما تصور، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على روح الإنصاف، ونبذ التعصب، وحسن الاستعداد للأخذ بفكرة التقريب.

وأمام كثرة الطلبات من مصر والبلاد الإسلامية قرر الشيخ الباقوري إعادة طبع الكتاب، وصدرت الطبعة الثانية سنة ١٩٥٨ وقال عنها الشيخ الباقوري- رحمه الله- إنه يسره أن يرى هذا النضوج في الوعي الذي يتفق مع الروح الإسلامية الصحيحة ويؤدي إلى تحقق معنى الوحدة بين المسلمين.

وقال الشيخ الباقوري في مقدمة الكتاب: إن قضية السنة والشيعة هي في نظره قضية إيمان وعلم معا. فإذا رأينا أن نحل مشكلاتها على ضوء من صدق الإيمان وسعة العلم فلن تستعصى علينا عقدة، ولن يقف أمامنا عائق، أما إذا تركنا للمعرفة القاصرة واليقين الواهي أمر النظر في هذه القضية والبت في مصيرها فلن يقع

إلا الشر. وهذا الشر الواقع، إذا جاز له أن ينتمي إلى نسب، أو يعتمد على سبب فليبحث عن كل نسب في الدنيا، إلا النسب إلى الإيمان الصحيح أو المعرفة المنزهة. فقضية السنة والشيعة قضية علم، لأن الفريقين يقيمان صلتهم بالإسلام على الإيمان بكتاب الله وسنة رسوله، ويتفقان اتفاقاً مطلقاً على الأصول الجامعة في هذا الدين فيما نعلم، فإن اختلفت الآراء بعد ذلك، في الفروع الفقهية والتشريعية، فإن مذاهب المسلمين كلها سواء في أن للمجتهد أجره أخطأ أم أصاب. وثبوت الأجر له قاطع في إبعاد الظن ونفي الريبة عنه. على أن الخطأ العلمي ليس حكراً على مذهب بعينه، ومن الشطط القول بذلك.

ورأى الشيخ الباقرى أن دراسة الفقه المقارن لازمة لقياس الشقة التي يحدثها الخلاف العلمي بين رأى ورأى، أو بين صحيح حديث وتضعيفه، وسنجد أن المدى بين الشيعة وأهل السنة كالمدى بين المذهب الفقهي لأبي حنيفة، والمذهب الفقهي لمالك أو الشافعى، أو المدى بين من يعملون ظاهر النص ومن يأخذون بموضوعه وفحواه، والجميع سواء في طلب الحقيقة وإن اختلفت الأساليب.. والحصيلة العلمية لهذا الجهد الفقهي جديرة بالحفاوة، فهي تراث علمى مشكور.

وأما أن قضية الشيعة وأهل السنة قضية إيمان فإن ضمير المسلم لا يرضى باقتعال الخلاف، وإشعال البغضاء بين أبناء أمة واحدة، ولو كان ذلك لعلة قائمة، فكيف لو لم تكن هناك علة قط؟ كيف يرضى المؤمن صادق الصلة بالله أن تختلق الأسباب اختلاقاً لإفساد ما بين الإخوة، وإقامة علاقاتهم على اصطياد الشبهات، وتجسيم التوافه، وإطلاق الدعايات الماكرة، والتغريب بالسذج؟ وإذا وقع فى ذلك من تعوزه التجربة، فكيف تقع فيه أمة ذاقَت الويلات من شؤم الخلاف، ولم يجد عدوها ثغرة للنفاذ إلى صميمها إلا من هذا الخلل المصطنع عن خطأ أو عن تهور؟.

ورأى الشيخ الباقرى أيضاً أن يقوم بعمل إيجابى حاسم، لسد هذه الفجوة التي صنعتها الأوهام، والأهواء، فقرر أن تتولى وزارة الأوقاف ضم المذهب الفقهي



للشيعية الإمامية إلى فقه المذاهب الأربعة المدروسة فى مصر، وأن تتولى إدارة الثقافة فى الوزارة تقديم أبواب العبادات والمعاملات من هذا الفقه الإسلامى إلى جمهور المسلمين، ليرى أولو الأبواب عند مطالعة هذه الجهود العلمية أن الشبه قريب بين ما ألفنا من قراءات فقهية، عند أهل السنة وبين ما باعدتنا عنه الأحداث السيئة من فقه الشيعة. ليكون هذا العمل فاتحة لتصفية شاملة تنقى تراثنا الثقافى والتاريخى من أدران علققت به وليست منه.

□□□

وقال سماحة الأستاذ محمد تقى الدين القمى، وكان وقتها السكرتير العام لجماعة التقريب: إن كتاب المختصر النافع على إيجازه يعطى صورة واضحة لمذهب فقهي لا يقل أتباعه عن أتباع أى مذهب من المذاهب المعروفة، هو مذهب الإمامية. وقد يعجب من يطلع على الكتاب من أن هذا الفقه لم يكن فى متناول يد الجمهور، ولكن الماضى قد شحن بكثير من الأغراض التى دفعت إلى محاربة أصحاب هذا الفقه وانسحب العداء من أصحاب الفقه إلى عداء للفقه ذاته.

يقول الإمام القمى: إن مبدأ الخلافة والإمامة معروف، وهو الذى ميّز الطائفتين: أهل السنة والشيعة، وإن اتجاه الأنظار فى الإمامة إلى آل على عليه السلام، جعل الفقه المسند إليهم يناله ما نالهم من إيذاء وإرجاج، يرجع أكثره إلى أسباب سياسية تتعلق بالحكم، ولولا هذا لم يكن مذهب الإمام جعفر الصادق -وتقديره عند أئمة المذهب معروف - يقاطع ولا يدخل فى دائرة المذاهب المعروفة عند الجمهور، وكذلك يقال عن مذهب إمام كزید بن على، ولا يتسع المقام لسرد ما ترتب على هذه القطيعة من حرمان وفراغ، ومن مصادرة لجانب عظيم من الفكر الإسلامى، ثم ما انتهت إليه هذه القطيعة من سوء ظن أدى إلى التشتت والأخذ بالأوهام وتقطيع أوامر الأخوة فى الدين. إن ثروتنا الفقهية - نحن المسلمين - ثروة ضخمة لا مثيل

لها في أى تشريع من التشريعات، ولا يقلل من قيمة هذه الثروة أن فيها نقط خلاف إلى جانب الكثير من نقط الوفاق، فإن لذلك دلالتة، فالوفاق يدل على أن الأصول تتحكم ولا يهملها أحد، وأما الخلاف فيدل على أن مجال النظر فيما يصح فيه اجتهاد له احترام وتقدير، وفقه الإمامية ليس فيه رأى ليس له مثيل في مذهب آخر. فهو يتحدث عن العبادات والمعاملات، ويتحدث في باب الطهارة والوضوء والاعتسال وعن المسح على القدمين المأخوذ من قراءة ثابتة معتد بها عند الجميع، كما يتحدث عن منع مس المصحف لمن ليس على طهارة، ويتحدث عن آداب الخلو، وحرمة استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة ولو في الأبنية، وهذا الفقه يجعل للطهارة قداسة، ويحتاط فيها أشد الاحتياط، لأنها مقدمة لعبادة أهم، هي الصلاة.

وفى أحكام الصلاة نرى كثيراً جداً من وجوه الاتفاق بين مذهب الإمامية وبقية المذاهب، فلا صلاة إلا بتكبيرة الإحرام، ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، ولا خلاف في عدد الفرائض، ولا في الركعات والسجرات، وهم يؤلون وجوههم شطر المسجد الحرام، ويشترطون القراءة بالعربية ولا يجيزون الترجمة، ومن لا يعرف العربية فعليه أن يتعلم منها ما يؤدي به الصلاة. وهم لا يجيزون ترك الصلاة بحال حتى إن الموصل والغريق يصليان بالإيماء، وإن وجد خلاف ففي مثل أن الأمامية يشترطون بعد الفاتحة قراءة سورة كاملة، ولا يجتزئون ببعض السور، ويشترطون الجهر بالبسملة، وإرسال اليدين وعدم عقدهما على الصدر، ويشترطون أن يكون الإمام عادلاً لكي يصلى خلفه الناس، ويشترطون الخروج من الصلاة بالتسليم، وتلك خلافات لا تزيد عما بين المذاهب الأخرى بعضها وبعض. أما القبلة فهي الكعبة، وإن كان المصلى بعيداً فعليه أن يولى وجهه جهة الكعبة.

وفى الصوم فإنه يبدأ عند الإمامية بالرؤية، وينتهي بالرؤية، ويعدد المفطرات، ولكن الإمامية يرون أن الكذب على النبى ﷺ مفطر يجب فيه القضاء والكفارة،

وإن وجد بعد ذلك خلاف فلا يعدو أن يكون مثل اشتراطهم التثبيت من العدالة في شهود الرؤية، أو اشتراطهم زوال الحمرة المشرقية للإفطار وليس مجرد مغيب الشمس، أي إنهم يتأخرون بعض الوقت بالإفطار.

أما النوافل في رمضان فلها عند الإمامية اهتمام كبير، وهم يطبقون فيها الحديث الصحيح: "أفضل الصلاة، صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة".

وأما الحج فإنه يأخذ في فقه الإمامية حيزاً أكبر مما يأخذه غيره نظراً للدقة في تحديد شعائره، وهو عندهم من أعظم دعائم الإسلام، ويعتبرونه جهاداً بالمال والبدن، ويرون تاركه على حد الكفر بالله، وإذا مات المكلف دون أن يحج اعتبر الحج ديناً عليه ويحج عنه، وبلغ من ثبوت هذا الحق أنه يؤدي بدون إذن، ولو كان بيد إنسان مال لميت عليه الحج وعلم أن الورثة لا يؤديون عنه الحج فإنه يجوز له أن يقطع قدر تكلفة الحج ويبدلها لمن يحج عنه، لأن هذا دين الله، وهو خارج عن ملك الورثة، والديون تُقضى قبل التوريث، ودين الله أحق بالقضاء. ودرجة الوفاق في الأركان والمناسك والشعائر بين هذا الفقه وغيره كبيرة إلى حد يجعل الحج أعظم مظهر لوحدة المسلمين، وهذان يركبات بيت الله.

أما الاعتكاف، والزكاة، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فلكل منها كتاب خاص في فقه الإمامية، وأبواب المعاملات أيضاً تلتزم بالكتاب والسنة والقواعد المستقاة منها، وهم يكثرون من الشروط، ومنها شرط كتابة العقود باللغة العربية، ويعتبرون التعامل مع المستهتر وتارك الصلاة مكروهاً، ويحرمون الاتجار بالحرمان وكل ما يترتب عليه فساد للجتمع. وهم في أحكام الزواج والطلاق يتفقون مع بقية المذاهب، والخلاف في أنهم يشترطون في الطلاق شاهدين ولا يقع الطلاق بدونهما، ويستفدون في ذلك إلى الآية الثانية من سورة الطلاق:

﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾

وهم لا يوقعون طلاق الثلاث بلفظ واحد أو متتابعاً في مجلس واحد، ولا ينعقد الطلاق عندهم بالحلف، وبعض أحكام الزواج والطلاق أخذ به أخيراً في مصر في الأحوال الشخصية مما يدل على فائدة الاطلاع والتعرف على كل مذهب.

□□□

وكما انتفع أهل السنة ببعض أحكام الإمامية في الطلاق، كذلك انتفعوا ببعض أحكام الوصايا والوقف، أما الحدود والتعزيرات (وهي عقوبات أخف من الحدود في حالات لم يرد فيها نص صريح بإقامة الحد) فإن فقه الإمامية يشدد فيها أكثر من فقه أهل السنة، ويرى أن التشدد أفضل درءاً للمفاسد، فحد الزنا الجلد أو الرجم، وحد اللواط القتل، وحد السرقة قطع اليد، وجزاء من يدعى النبوة القتل، ومن قال لا أدري أمحمد صادق أو كاذب وهو على ظاهر الإسلام فجزاؤه القتل، ومن سب النبي ﷺ وآله فجزاؤه القتل.

□□□

ومصادر الأحكام عند الإمامية أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل أو الأدلة العقلية، ولا يأخذون بالقياس.

وليس هناك خلاف حول المصحف، لا يختلف مصحف الشيعة عن مصحف أهل السنة في آية أو كلمة أو رسم حرف، فإن كانت كلمة (رحمت) بناءً مفتوحة فهي كذلك في كل مصحف بأي أرض من بلاد المسلمين، لا فرق بين عربي وعجمي، ولا بين سني وشيعي. ويتفق المسلمون جميعاً دون استثناء على أن كتابهم هو الأصل الأول للشريعة. كذلك لا يختلف الشيعي عن السني في الأخذ بسنة رسول الله ﷺ، بل يتفق المسلمون جميعاً على أنها المصدر الثاني للشريعة، ولا خلاف بين مسلم وآخر في أن قول الرسول ﷺ، وفعله، وتقريره، سنة لا بد من الأخذ بها، إلا أن هناك فرقا بين من كان في عصر الرسالة يسمع عن الرسول ﷺ، وبين من يصل إليه الحديث الشريف بواسطة أو وسائط، ومن هنا جاءت مسألة الاستيثاق

من صحة الرواية، واختلفت الأنظار، أى إن الاختلاف فى الطريق وليس فى السُّنة، وهذا ما حدث من خلاف بين أهل السُّنة والشيعة فى بعض الأحيان، فالنزاع حول فروع وليس حول أصول، وفى مسائل صغرى وليس فى مسائل كبرى، فإن ما جاء به النبي ﷺ لا خلاف فى الأخذ به، إنما الخلاف على رُواة الحديث، وهل صدر الحديث عن الرسول ﷺ أو لا؟ وإذا كان يروى عن أئمة المذاهب فى بعض المسائل روايتان أو روايات مع قرب عهدهم بالرسول ﷺ، وإذا كان الإمام على - وهو عند الشيعة الإمام المنصوص عليه وعند أهل السنة إمام يقنذى به - ينقل عنه فى بعض المسائل الخلافية روايتان مختلفتان، إحداهما أخذ بها أهل السُّنة والأخرى أخذت بها الشيعة، وإذا كنا نطلب الاستيثاق فى أقوال الأئمة وما يروى عنهم، فطبيعى أن الأمر بالنسبة للسُّنة النبوية يحتاج إلى دقة واستيثاق أكثر - فإن كلامه ﷺ تشريع، وهو المشرع الوحيد للمسلمين، حلاله حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، والوصول إلى نص عبارته يتطلب إمام الراوى بفنون التعبير حتى لا يترك قرينة أو خصوصية لها تأثير فى بيان الحكم، وذلك للوصول إلى نص عبارته بحيث يُعرف إن كان حديثه مطلقاً أو مقيداً، عاماً أو خاصاً، والوصول كذلك إلى ثبوت الحديث أو عدم ثبوته، وهذا ليس خاصاً بالسُّنة والشيعة، إنما يوجد بين مذاهب السُّنة بعضها وبعض، فكم من أحاديث ثبتت روايتها عند الشافعى ولم تثبت عند غيره..

ومع أن الجمهور يأخذون برواية أى صحابى، فالشيعة تشترط أن تكون الرواية عن طريق أئمة أهل البيت، لاعتقادهم أنهم أعرف الناس بالسُّنة، والنتيجة فى أكثر الأحيان لا تختلف، فالصلاة لم يرد عنها تفصيلات فى القرآن، وكل ما جاء عنها عن طريق السُّنة ونقل ما فعله الرسول ﷺ فى صلاته، ومع هذا فإن الخلاف بين أهل السُّنة والشيعة فى أحكام الصلاة ليس كبيراً، وكذلك الحج وغيره.

المهم أن يكون واضحاً أن الشيعة يعملون بالسُّنة، والفارق أن الشيعة يأخذون السُّنة من أئمة أهل البيت وحدهم.

أما الإجماع، فهو الأصل الثالث من أصول التشريع عند أهل السنة، وهو كذلك عند الإمامية، والإجماع عند الشيعة هو إجماع العلماء على حكم يكشف عن حجة قائمة، هي النص عن الرسول ﷺ وعن الإمام عليّ ونسله، وعندهم حجة (أى شخصية دينية قولها ملزم)، يرجع الإجماع إليها، ويكشف عنها.

وأما العقل أو الدلائل العقلية فيرى البعض أنه ثبت بالسنة، ويرى البعض الآخر أن الأدلة العقلية تعنى أن الأمر بشيء يعنى النهى عن ضده، ويرى البعض أن الدليل العقلي يكشف مضمون ودليل الحكم الشرعي. والعقل ينفرد بالدلالة على وجوب بعض أحكام الشريعة مثل رد الوديعة، أو كراهية الظلم والكذب، أو التمسك بالإنصاف والصدق، والبعض يرى الإباحة حين لا يكون هناك دليل للمنع أو التقييد.

وأما القياس فلا يؤخذ به في فقه الإمامية، ويرون أن القياس لا يتوافق فيه اليقين بنتائجه، فيكون العمل به عملاً بالظن، والظن منهى عنه، ولم يثبت أن الصحابة أجمعوا على العمل بالقياس، بل ثبت أن بعضهم أنكروه، ومن مذاهب أهل السنة من لا يرى العمل بالقياس، ومن علماء السنة من بين أن كل حكم عن قياس إنما أخذ عن دليل بالنص أو الإشارة.

□□□

ويحذر الإمام محمد تقي القمي من الكتب التي خلطت بين الشيعة والفرق البائدة التي لا وجود لها إلا في زوايا التاريخ أو في تفكير المتحيزين، وينبه إلى أن المبدأ العلمي المتفق عليه بين الباحثين الراسخين، هو الإنصاف والأمانة العلمية، وأن يستقي الباحث ما يريده من المعلومات من مصادر صحيحة، وما دامت المراجع المعتمدة لمذهب الشيعة الإمامية ميسرة فليس هناك ما يبرر الرجوع إلى غيرها، لاسيما إذا كنت تستند إلى الشائعات أو تصدر عن العصبية، ويكرر الآيتين الكريميتين:

﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ (الأعراف آية ٨٩)

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ الحشر آية (١٠)

□□□

والمهم أن كتاب (المختصر النافع) في فقه الإمامية راجعه وأشرف عليه كبار شيوخ وعلماء الأزهر من مذاهب السنة الأربعة ومنهم الشيخ محمد المدني وكان رئيساً لقسم العلوم الإسلامية في كلية دار العلوم، والشيخ عبد العزيز عيسى وكان أستاذاً مساعداً للفقهاء في كلية الشريعة، والشيخ محمد الغزالي وكان مديراً لإدارة تفتيش المساجد بوزارة الأوقاف، والشيخ سيد سابق وكان مديراً لإدارة الثقافة بوزارة الأوقاف. وكتب مقدمته الشيخ الباقوري، وطبع على نفقة وزارة الأوقاف المصرية، وهذه الأسماء الكبيرة تكفي للثقة في الكتاب وما فيه.

□□□

وقد وُجِّهَ إلى الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر سؤال يقول: إن بعض الناس يرون أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة، وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية، ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون الأخذ بمذهب الشيعة الإمامية مثلاً؟
فأجاب فضيلته:

١- أن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين. ولكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً، والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره - أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك.

٢- أن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة.

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله، وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون، يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقرونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

□□□

وفي عام ١٩٥٢ نشر في القاهرة - لأول مرة - تفسير للقرآن من تفاسير الشيعة، هو كتاب (مجمع البيان لعلوم القرآن) الذي ألفه أبو علي الفضل بن الحسن الفضل الطبرسي، وهو من علماء القرن السادس الهجري. فقال عنه شيخ الأزهر في ذلك الوقت (الشيخ عبد اللجيد سليم): إنه كتاب جليل الشأن، كثير الفوائد، لا أحسبني مبالغا إذا قلت: إنه في مقدمة كتب التفسير التي تعد مراجع لعلومه وبحوثه. وقد قرأت هذا الكتاب كثيرا، ورجعت إليه في مواطن عدة، فوجدته حافلا معضلات، كشف مبهمات، ووجدت صاحبه - رحمه الله - عميق التفكير، عظيم التدبر، متمكنا من علمه، قويا في أسلوبه وتعبيره، شديد الحرص على أن يجلي للناس كثيرا من المسائل التي يفيدهم علمها، وإن إحياء هذا التفسير الجليل عمل من الباقيات الصالحات أمل أن يثيب الله كل معين على إتمامه ثوابا حسنا.

وكتاب (مجمع البيان لعلوم القرآن) دائرة معارف فيه كل ما يهتم به الباحث بعرفته من روايات القرآن وقراءاته، ما تواتر من ذلك وما شذ، وما أجمع عليه القراء وما انفرد به بعضهم، في إيجاز واضح مفيد، كما يعنى بالمفردات اللغوية للآيات، وبالإعراب، واختلاف النحاة في بعضها، والشواهد من كلام وأشعار العرب، ويشير إلى النظم والقصة وأسباب النزول في بعض الآيات.

والإمام الطبرسي من مراجع الشيعة الإمامية الجعفرية، ومع ذلك فلا يلاحظ القارئ فيه صبغة مذهبية، وليس في الكتاب سوى إشارات عابرة إلى المذهب الشيعي في مواضع كان لازما فيها الإشارة إلى مصدر الرأي.



وكان الذين اختاروا هذا التفسير ليكون عملا من أعمال التقريب بين المذاهب الإسلامية، والإشراف على اللجان التي أشرفت على إعداده، ثلاثة من أكبر أئمة أهل السنة هم: شيخ الأزهر الشيخ عبدالجيد سليم الذي شغل منصب مفتي الديار المصرية ما يقرب من عشرين عاما، والشيخ محمود شلتوت هو الذي كتب المقدمة لتفسير الإمام الطبرسي، وكان عند بدء إعداد التفسير للطبع وكيلا للأزهر، وقال في مقدمته: (إن المسلمين ليسوا أرباب أديان مختلفة، إنما هم أرباب دين واحد، وكتاب واحد، وأصول واحدة، فإذا اختلفوا فإنما هو اختلاف الرأي مع الرأي، والرواية مع الرواية، والمنهج مع المنهج، وكلهم طلاب الحقيقة المستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، والحكمة ضاللتهم جميعا، ينشدونها من أي أفق. وأول شيء على المسلمين وعلمائهم وقادتهم أن يتبادلوا المعرفة والثقافة، وأن يقلعوا عن سوء الظن، وعن التنايز بالألقاب، وعن الطعن والسباب، وأن يجعلوا الحق رائدهم، والإنصاف قائدهم، وأن يأخذوا من كل شيء بأحسنه، قال تعالى في سورة الزمرة آيتي ١٧، ١٨:

﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۗ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولوُا الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾ ﴾

وكان الفقيه الثالث الذي أشرف على إعداد تفسير الطبرسي هو الشيخ محمد المدني، وكان عميدا لكلية الشريعة، ورئيس تحرير مجلة (رسالة الإسلام) التي كانت تصدرها دار التقريب بين المذاهب، ومحرر الافتتاحية في كل أعدادها، وكانت له مقالات كثيرة نشرتها للمجلة، وقد شارك في الأجزاء الثلاثة من الكتاب، ثم اختاره الله إلى جواره - وكان وراء إصدار هذا التفسير الإمام محمد تقي الدين القمي، وكتب في مقدمة الكتاب: إن اختيار هذا الكتاب بالذات جاء لأن مؤلفه وقف موقف الإنصاف، فلم يعنّف في جدال، ولم يسفّه في مقال، بل أعطى مخالفيه مثلما أعطى موافقيه، من بيان الحجة، ورواية السند، ليتمكن للقارئ الحكم، وجعل من كتاب الله موضعا

للقدوة الحسنة في الجدل والتي هي أحسن.. كما كان وراء إعداد هذا التفسير للنشر الشيخ عبد العزيز عيسى وكان في ذلك الوقت مدير التفيتش ومدير المعاهد الدينية، ووكيل الأزهر، وأصبح بعد ذلك وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر، وقد اشترك في تحقيق الكتاب والإشراف على إعداد أجزائه واستغرق ذلك عشرين عاماً، وبذل من الجدة والجهد ما لا يستطيعه إلا قلة من الباحثين المدققين، فقد وقف عند كل صفحة، وكل آية، وكل جملة من التفسير، وقام بمراجعة ما سبق طبعه من الكتاب، ورجع إلى كتب التفسير واللغة والقراءات.

وقد استغرق إخراج هذا الكتاب عشرين عاماً، وصدر في عشرة أجزاء.



وهكذا نرى أن شيوخ المذاهب السنية من أكبر علماء الأزهر قد أقروا فقه الشيعة الإمامية وأشرفوا على إصدار كتاب من أهم كتبه، كما أقروا تفسير القرآن عند أهل هذا المذهب وأشرفوا على إصدار أهم تفسيراً للشيعة الإمامية، فهل يعني ذلك أنه لاختلاف بين أهل السنة والشيعة في التفسير والفقه بين الطائفتين؟

سنجد اختلافات في التفسير وفي الفقه بين الشيعة وأهل السنة وبين الفرق والمذاهب داخل الطائفتين. والسبب كما قال الشيخ شلتوت في مقدمة تفسيره للقرآن: (إذا كان المسلمون قد تلقوا كتاب الله بهذه العناية، واشتغلوا به على النحو الذي أفادت منه العلوم والفنون، فإنه - مع الأسف الشديد- لما حدثت بدعة الفرق، والتطاحن المذهبي، والتشاحن الطائفي، وأخذ أرباب المذاهب وحاملو روايات الفرق المختلفة يتنافسون في العصبية المذهبية والسياسية، امتدت أيديهم إلى القرآن، فأخذوا يوجهون العقول في فهمه وجهات تتفق وما يريدون، وبذلك تعددت وجهات النظر في القرآن، واختلفت مسالك الناس في فهمه وتفسيره، وظهرت في أثناء ذلك ظاهرة خطيرة، هي تفسير القرآن بالروايات الغريبة والإسرائيليات الموضوعية التي تلقفها الرواة من أهل الكتاب وجعلوها بياناً لمجمل القرآن، وتفصيلاً لآياته، ومنهم

من عنى بتنزيل القرآن على مذهبه أو عقيدته الخاصة، وبذلك وجدت تحكيمات الفقهاء والمتكلمين غلاة المتصوفة وغيرهم ممن يروجون لمذاهبهم، ويستبيحون في سبيل تأييدها والدعاية لها أن يفتحوا حمى القرآن، فأصبحنا نرى من يؤول الآيات لتوافق مذهب فلان، ومن يخرجها عن بيانها الواضح، وغرضها المسوقة له، لكيلا تصلح دليلاً لمذهب فلان، وبهذا أصبح القرآن تابعا بعد أن كان متبوعا، ومحكوما عليه بعد أن كان حاكما.

وكانت هذه ثورة.. ثورة غير منظمة، عقدت حول القرآن غبارا كثيفا حجب عن العقول ما فيه من نور الإرشاد والهداية، وكان من سوء الحظ أن صادفت هذه الثورة عهد التدوين، فحفظت ودونت، كثيرا من الآراء الباطلة في كتب أخذت بحكم الأقدمية ومرور الزمن نوعا من القداسة التي يخضع لها الناس، فتلقاها المسلمون في عصور الضعف الفكري والانحلال السياسي كقضايا مسلمة وعقائد موروثة لا يسوغ التحلل منها ولا التشكك فيها.

وقيد هذا التراث العقول والأفكار بقيود جنت على الفكر الإسلامي فيما يختص بفهم القرآن، والانتفاع بهديته، فحمل الناس على تقليد هذه الكتب واتخذوها حكما بينهم، واعتقدوا بكل ما فيها من غير تمييز بين حق وباطل، ونافع وضار، واعتقدوا أنه لا يصح لمسلم أن ينكر شيئا منها وقالوا: هذا شيء درج عليه السابقون المتقدمون ودونوه في كتبهم، وما كان لنا - ولسنا بأعلم منهم بالدين - أن نحيد عما قالوه قيد شعرة، وبذلك أسلموا عقولهم إلى غيرهم، وجنوا على أنفسهم بحرمانها من التفكير، وجنوا على دينهم باعتقاد أن هذه الأوهام من الدين، وامتألت أذهانهم بألوان من الأوهام الفاسدة عن التشريع والعقيدة، وصار كثير من المسلمين يعتقدون أن الحلال ما أحله فلان في كتاب كذا، وأن الحرام ما حرّمه في كتاب كذا، بل وصل الأمر ببعض أهل العلم إلى أن يقول: إن هذا الشيء ثابت في القرآن، لأن فلانا وفلانا حملوا عليه بعض آيات الكتاب الحكيم.

وفى مجلة (رسالة الإسلام) التي كانت تصدرها جماعة التقريب بين المذاهب قال الشيخ شلتوت: لا أنسى أنى درّست المقارنة بين المذاهب بكلية الشريعة، فكنت أعرض آراء المذاهب فى المسألة الواحدة، وأبرز من بينها مذهب الشيعة، وكثيرا ما كنت أرجح مذهبهم خضوعا لقوة الدليل، ولا أنسى أيضا أنى كنت أفتى فى كثير من المسائل بمذهب الشيعة، وأخص منها بالذكر ما تضمنه قانون الأحوال الشخصية ومنه على سبيل المثال المسائل الآتية:

أولاً : الطلاق الثلاث بلفظ واحد، فإنه يقع فى المذاهب السنية ثلاث طلاقات، ولكنه فى مذهب الشيعة يقع طلاقة واحدة رجعية. وقد أخذ القانون المصرى به.

ثانياً: الطلاق المعلق، منه ما يقع ومنه ما لا يقع، تبعاً لقصد التطبيق أو قصد التهديد، ولكن مذهب الشيعة يرى أن التعليق مطلقاً سواء قصد به التهديد أم التطبيق لا يقع به الطلاق، وقد رجحت هذا الرأى، وكثيرا ما أفقيت به، وكثيرا ما أدعته وكتبته فى أحاديثى المتعلقة بالطلاق وأجوبة السائلين عن وقوع الطلاق.

ويقول الشيخ شلتوت: إن الباحث المدقق سيجد كثيرا فى مذهب الشيعة ما يقوى دليله، ويتفق مع أهداف الشريعة من إصلاح الأسرة والمجتمع.

ويقول: لقد استقر رأىي بمعونة الله على أن أعمل على تدريس الفقه الإسلامى فى كلية الشريعة بجميع المذاهب الفقهية المعروفة الأصول، والتي من بينها دون شك مذهب الشيعة الإمامية والزيدية.

ويقول: إن الإسلام لا يوجب على أحد من المسلمين اتباع مذهب معين، ولكل مسلم الحق فى أن يأخذ من أى مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحا، ومن أخذ من مذهب فإن له أن ينتقل إلى غيره، ولا حرج عليه.